

## ملخص التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2016

يصادف إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2016 ظرفية دولية مضطربة، يتواصل في ظلها انتعاش الاقتصاد العالمي، لكن بوتيرة متباينة حسب المناطق والبلدان، مع استمرار المخاطر المرتبطة بالتقلبات الجيوسياسية خصوصا تلك التي تعرفها دول جنوب وشرق المتوسط. وعلى الرغم من تحسن آفاق تطور اقتصاد الدول المتقدمة، فإن اقتصاديات البلدان الناشئة والنامية ستعرف بعض التراجع. وستكون لهذه الوضعية الصعبة تأثيرات متفاوتة على الدينامية الحالية للاقتصاد الوطني مع ما يفرضه ذلك من تحديات جديدة أمام تطور نموذج التنموي.

وعلى الصعيد الوطني، يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2016 في سياق وطني واعد يتسم أساسا بمواصلة جهود استعادة التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية والتي مكنت من تخفيض كل من العجز الميزانياتي وعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات. كما يندرج هذا المشروع في إطار تفعيل الجهوية الموسعة وتعزيز التحديث والتحول التدريجي والعميق للنسيج الإنتاجي الوطني وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى بهدف تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام يمكن من تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتلك المبنية على النوع الاجتماعي.

ويتطرق التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2016، في جزءه الأول، إلى مساءلة التطور الذي يشهده المحيط الدولي والإقليمي، سعيا نحو إبراز أهم الإشكالات والتحديات المطروحة والأكثر راهنية وإلحاحا. ويروم هذا الجزء من التقرير التأكيد على الفرص التي يجب اغتنامها من أجل تعزيز التوقع الإيجابي للاقتصاد الوطني في محيطه الأورو-متوسطي والإفريقي، في إطار رؤية شمولية ومندمجة تعزز الحضور الوزان للمغرب وريادته للتعاون جنوب-جنوب.

كما يقدم الجزء الثاني من هذا التقرير تحليلا هيكليا للاقتصاد الوطني من خلال تحليل مستفيض للاستراتيجيات القطاعية، التي تم إطلاقها خلال السنوات الأخيرة، بالنظر إلى ضرورة تحقيق تنمية بشرية مستدامة أكثر إدماجاً. ويهدف هذا التحليل تسليط الضوء على التقدم المحرز في هذا المنحى وتحديد نقاط الضعف الهيكلية والتي من شأنها التأثير سلبا على النمو السوسيو اقتصادي الحالي.

ويحاول الجزء الثالث من هذا التقرير التركيز على التحولات الهيكلية التي ميزت المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة، وكذا التطرق لمفعول الإصلاحات المتخذة على المالية العمومية. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن اعتماد القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، الذي يقوم أساسا على البرمجة متعددة السنوات وعلى الشفافية والمساءلة، سيمكن من تعزيز المنظومة الميزانانية، بما يضمن استدامة المالية العمومية.

## المغرب في محيطه الدولي والجهوي

حسب التوقعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي، سيظل نمو الإقتصاد العالمي محدودا خلال سنة 2015 مسجلا معدل 3,1% بعدما بلغ 3,4% سنة 2014، في حين يتوقع أن يسجل ارتفاعا طفيفا ليصل إلى حدود 3,6% سنة 2016. هكذا، ومن المنتظر أن يتحسن النمو الاقتصادي للدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدل نمو الإقتصاد الأمريكي الذي سيصل إلى 2,8% سنة 2016 بعد 2,6% سنة 2015 و2,4% سنة 2014. وهذه المعدلات تظل أقل بكثير مما هو مطلوب للعودة إلى مستويات النمو ما قبل الأزمة.

في حين، لا يزال انتعاش الإقتصاد الأوروبي معتدلا وهشا، حيث من المتوقع أن يسجل نمو الناتج الداخلي الخام لمنطقة الأورو معدل 1,6% سنة 2016 بعد 1,5% سنة 2015 و0,9% سنة 2014، نتيجة للمستويات المنخفضة لأسعار النفط وأسعار الفائدة، وانخفاض سعر صرف الأورو الذي يعزز من القدرة التنافسية للصادرات. ويشمل هذا الانتعاش الاقتصادي لمنطقة الأورو أهم الدول الأعضاء، خاصة ألمانيا (1,6% سنة 2016 بعد 1,5% سنة 2015)، وفرنسا (1,5% سنة 2016 بعد 1,2% سنة 2015)، وإيطاليا (1,3% سنة 2016 بعد 0,8% سنة 2015) وإسبانيا التي ستعرف وتيرة نمو قوية نسبيا (2,5% سنة 2016 بعد 3,1% سنة 2015).

ويتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاديات الناشئة والنامية خلال سنة 2015 بتحقيقه لمعدل 4% بعد 4,6% سنة 2014، قبل أن يسجل انتعاشا معتدلا بحوالي 4,5% سنة 2016، وذلك نتيجة تدهور نمو بعض الدول الناشئة الكبرى والدول المصدرة للنفط، خصوصا الصين والبرازيل وروسيا.

ومن المتوقع أن يتعزز النمو الاقتصادي تدريجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليسجل 3,8% سنة 2016 بعد 2,3% سنة 2015 و2,6% سنة 2014، حسب توقعات صندوق النقد الدولي. إن انخفاض مستويات أسعار النفط سيأثر سلبا على نمو الدول المنتجة، في حين سيدعم الانتعاش الاقتصادي في البلدان المستوردة (4,1% سنة 2016 بعد 3,9% سنة 2015) كمصر (4,3% سنة 2016 بعد 4,2% سنة 2015) وتونس (3% سنة 2016 بعد 1% سنة 2015). كما يعزى الانتعاش الذي ستعرفه هذه البلدان إلى الانتعاش التدريجي للإقتصاد الأوروبي.

وبالموازاة، حسب منظمة التجارة العالمية، واصل نمو حجم مبادلات السلع خلال سنة 2014 منحاه المعتدل، وذلك بنسبة 2,5% التي تماثل المستوى المسجل سنة 2013 بعد نمو بنسبة 2,2% سنة 2012. ويعزى هذا النمو المنخفض لمستوى التجارة إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية وإلى الانتعاش المتباين للاقتصاديات المتقدمة. وقد سجل حجم صادرات السلع أسرع نمو في البلدان النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة، بنسبة 3,1% مقابل 2% على التوالي، في حين تقلص الفارق بين المجموعتين من الدول إلى 1,1 نقطة بعد 1,6 نقطة سنة 2013 و2,6 نقطة سنة 2012. ويعزى هذا التباين إلى ارتفاع صادرات آسيا على وجه الخصوص، حيث حققت نموا بنسبة 4,7% مدعومة بارتفاع صادرات الصين بنسبة 6,8%، وأمريكا الشمالية بحوالي 4,2% وكذا الاتحاد الأوروبي بنمو قدره 1,8% والشرق الأوسط بنسبة 1,3%.

وفي خضم هذه الوضعية التي تتميز بالخصوص بتحسن الطلب الأوربي، تزايدت صادرات المغرب بحوالي 8,3% سنة 2014، حسب مكتب الصرف. ويعزى ذلك أساسا لتطور المبادلات مع الاتحاد الأوربي الذي شكل 64% من إجمالي صادرات المغرب هلال نفس السنة. وقد ارتفعت الصادرات المغربية خاصة نحو إسبانيا بنحو 8,8 مليار درهم، ثم إيطاليا بحوالي 1,6 مليار درهم ثم فرنسا بمبلغ 1,2 مليار درهم.

كما شهدت بنية الصادرات المغربية تغيرا كبيرا لفائدة الفروع الصناعية الصاعدة، بين سنتي 1998 و2014، حيث ارتفعت حصة الآلات ومعدات النقل من 8,8% سنة 1998 إلى 29,2% سنة 2014، ارتباطا بالارتفاع الملحوظ لصادرات قطاع السيارات. كما تعززت حصص الصناعات الاستخراجية والمنتجات الكيماوية منتقلة على التوالي من 11,7% و12,6% سنة 1998 إلى 12,8% و16,6% سنة 2014 نتيجة دينامية صادرات الفوسفاط ومشتقاته.

وبهذا تتعزز خصوصية المغرب على الساحة الدولية من خلال تقوية علاقاته مع الفاعلين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) والبلدان الناشئة أو النامية ذات إمكانيات اقتصادية قوية (تركيا والإمارات العربية المتحدة ودول إتفاقية أكادير...)، وفي الوقت نفسه تعزيز تموقعه في إفريقيا. ومع ذلك، فالاندماج الإقليمي الضروري لتحقيق نقلة نوعية في المجال الاقتصادي في منطقة المتوسط وشمال إفريقيا لا يزال ضعيفا. فالمبادلات التجارية بين دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي تتطور حسب النمط التقليدي الذي يسود العلاقات بين الشمال والجنوب. فقد بلغت حصة جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط من مجموع واردات الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2014، حوالي 9,6% في المتوسط فقط. ولم تتجاوز حصة الصادرات المغربية نحو الاتحاد الأوروبي 0,7% سنة 2014. ومقارنة مع التجمعات الإقليمية الأخرى، تظل المبادلات التجارية ما بين الدول المغربية ضعيفة وهامشية حيث انحصر معدل التجارة ما بين دول المغرب العربي، خلال سنة 2014، في حدود 4,3% من إجمالي التجارة الخارجية للمنطقة. وهذا دليل على وجود إمكانيات غير مستغلة للتجارة بين دول المنطقة.

وبالنظر لهذه التطورات، فقد تحسن تموقع الاقتصاد المغربي من حيث الجاذبية والتنافسية كما يبين ذلك ارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو المغرب بنسبة 8,6% خلال سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013، وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويظهر التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن فرنسا تظل أكبر مستثمر في المغرب بنسبة 32% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية سنة 2014. وعلى المستوى الإفريقي، يعتبر المغرب سادس دولة إفريقية من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2014.

وتبقى الآفاق واعدة بالنسبة لاستقطاب استثمارات أجنبية جديدة في المغرب، ارتباطا بتسارع وتيرة الإصلاحات وتحسين مناخ الأعمال، إضافة إلى تنفيذ مختلف الاستراتيجيات والسياسات القطاعية التي مكنت من زيادة الفرص الاستثمارية في كل من القطاعات التقليدية (مثل الفلاحة والصيد البحري والتعدين) والقطاعات الحديثة (صناعة السيارات والطيران والخدمات اللوجستكية والطاقة المتجددة،...).

## تعزيز النموذج التنموي الوطني: نحو نمو إدماجي ومنتج لفرص الشغل ومقلص للفوارق الاجتماعية والمجالية

شهد الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة تسريعا لوتيرة الإصلاحات، أدت إلى تعزيز مكتسباته والرفع من قدرته على مواجهة الأزمات دون المساس باستقرار التوازنات الأساسية، وذلك بالرغم من التحولات السريعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي في سياق الأزمة المالية والاقتصادية. وقد مكنت الإصلاحات الماكرواقتصادية والهيكلية والقطاعية والاجتماعية المعتمدة من تحقيق نمو سريع يتمشى مع الإمكانيات الوطنية بلغ معدله 4,5% في المتوسط ما بين 2000 و2014 بعد 3,2% خلال الفترة 1990-1999. وقد مكنت الاستراتيجيات القطاعية المختلفة، التي أطلقت خلال السنوات الأخيرة، من إحداث تغييرات عميقة تدريجيا على مستوى البنية الاقتصادية وتحديث النسيج الإنتاجي الوطني.

ويرجع هذا الأداء، أساسا، إلى القطاع الفلاحي الذي أصبح أقل ارتباطا بالظروف المناخية، بفضل الجهود المبذولة لتحديث هذا القطاع، مدعوما بمخطط المغرب الأخضر، ونتيجة للتزايد القوي لمساهمة الأنشطة الفلاحية ذات قيمة مضافة عالية على حساب إنتاج الحبوب. كما عرفت القيمة المضافة الفلاحية تزايدا بمعدل سنوي قدره 7,8% ما بين سنتي 2008 و2014، في حين، بلغت حصتها من إجمالي القيمة المضافة 13% في المتوسط.

ومن جهته، يساهم القطاع الثاني بنحو 28,8% من إجمالي القيمة المضافة، حيث عرف نموًا بنسبة 2,6% في المتوسط السنوي، معتمدا أساسا على الصناعات التحويلية التي تشكل 17,2% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة.

ويعد التزايد المتواصل لحصة قطاع الخدمات من إجمالي القيمة المضافة من أبرز مظاهر التحول التدريجي للاقتصاد المغربي، حيث بلغت هذه الحصة 57,3% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة ما بين 2008 و2014 مسجلا نموًا قدره 4% في المتوسط السنوي، وذلك بفضل الإصلاحات الكبرى، خصوصا على مستوى قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والقطاع البنكي، والخدمات المقدمة للشركات ...

ويعتبر الطلب الداخلي الرافعة الرئيسية للنشاط الاقتصادي الوطني، من خلال الاستثمار والاستهلاك النهائي. فقد سجل الاستهلاك النهائي للأسر، والذي يمثل حوالي 59% من الناتج الداخلي الخام، نموًا قدره 4,6%، خلال الفترة 2008-2014، مساهما بذلك بنحو 2,7 نقطة، في المتوسط، في نمو الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التطور إلى تحسن الدخل الخام المتاح للأسر من حيث القدرة الشرائية بنسبة 4,3%، مستفيدا من الآثار الإيجابية للتدابير المتخذة التي تسعى إلى رفع الأجور وتخفيض الضريبة على الدخل والرفع من دينامية سوق الشغل بالإضافة إلى التحكم في مستوى الأسعار. ومن جهته، عرف التكوين الخام للرأس المال الثابت تحسنا في حصته المتوسطة من الناتج الداخلي الخام لتصل إلى 31,4%. وقد حقق نموًا سنويًا قدره 2,8% في المتوسط، كما ارتفعت مساهمته في نمو الناتج الداخلي الخام لتصل إلى 0,9 نقطة سنويًا في المتوسط.

وقد ساهمت الاستراتيجيات القطاعية، التي تم إرساؤها خلال السنوات الأخيرة، في تعزيز دينامية بعض القطاعات الاستراتيجية كالزراعة والصناعة (صناعة السيارات والطيران) والفسفاط ومشتقاته... وتجدر الإشارة إلى أن القطاعات التي كانت مساهمتها إيجابية في الرفع من وتيرة النشاط الاقتصادي الوطني، كتكنولوجيا الإعلام والاتصال وقطاع الخدمات المالية والبنكية وكذا قطاع العقار، أصبحت، بعد فترة من النمو الملحوظ، تعرف بعض علامات التباطؤ لكن مع بروز آفاق جديدة للنمو سواء من حيث المنتجات أو من حيث الأسواق.

وشهد القطاع الفلاحي تحولا عميقا إثر تنفيذ الإجراءات المهيكلة لمخطط المغرب الأخضر والتي أنتجت دينامية حقيقية للقطاع خاصة من خلال التعزيز المتواصل للاستثمارات الفلاحية. وقد نجح القطاع الفلاحي الوطني أيضا في دعم مناعته تجاه التغيرات المناخية عبر الرفع من مساحات المغروسات ذات القيمة المضافة العالية بنسبة 37%، مما مكن من تعزيز السلاسل الأقل تأثرا بالجفاف على حساب سلسلة الحبوب.

ووعيا من المغرب بأهمية الفرص التي يتيحها تثمين إمكانات قطاع الصيد البحري، فقد أعطى دينامية جديدة لهذا القطاع معتمدا استراتيجية أليوتيس المرتكزة على عدة مشاريع مهيكلة (تغطية حوالي 85% من الأسماك التي يتم تسويقها بفضل إجراءات التدابير المتخذة ومعالجة اختلالات آليات تتبع وتهيئة المخزون السمكي والقضاء التام على استخدام الشباك العائمة الجرافة...).

ويواصل المغرب تعزيز مكانته في سلسلة القيمة العالمية للقطاع الصناعي، من خلال ظهور تخصصات صناعية جديدة ذات قيمة مضافة عالية، كما يتضح ذلك من خلال الأداء الجيد لصناعة السيارات والطائرات.

ويشهد على ذلك الأداء الجيد للقطاع خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تم إنتاج ما يفوق 227.579 سيارة سنة 2014 مقابل 18.546 سنة 2003. وبذلك أصبح المغرب ثاني منتج للسيارات في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا بحصة بلغت 35% مقابل 5% سنة 2003. ويواصل قطاع صناعة الطيران الوطني تعزيز مكانته في سلسلة القيمة العالمية بتحقيق رقم معاملات للتصدير فاق 7,44 مليار درهم سنة 2014 مقابل 3,6 مليار درهم سنة 2008، أي بمعدل نمو يناهز 12,8% كمتوسط سنوي.

وباعتباره أحد أهم القطاعات المنتجة التي ساهمت بشكل جلي في التحول الهيكلي للاقتصاد المغربي، حقق قطاع الفوسفاط ومشتقاته خلال العقد الأخير تطورا مهما على صعيد جميع المستويات بما فيها الصادرات، والاستثمار. وقد ساهم هذا التطور الملحوظ في تعزيز تموقع المغرب في السوق العالمية بحصص تجاوزت 47%، و33% و19% والمتعلقة على التوالي بالحمض الفوسفوري والأسمدة والفوسفاط الخام، وذلك تماشيا مع الخيارات الاستراتيجية التي اعتمدها مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط عبر تنويع مزدوج للمنتجات والأسواق.

كما سجل القطاع السياحي معدل نمو بلغ، في المتوسط، أكثر من 5% خلال العشريتين الماضيتين مساهما بشكل فعال في التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني. وتتواصل الدينامية الاستراتيجية للقطاع السياحي، رغم تقلبات الظرفية، بفضل إنجاز الأوراش الكبرى "الرؤية 2020".

وفيما يخص قطاع الطاقة، يتوخى نموذج التنمية المغربي انتقال ناجح إلى نموذج طاقي نظيف وفعال من خلال الشروع في استغلال المشاريع المهيكلية المتعلقة بالطاقة الشمسية والريحية، موازاة مع تحسين النجاعة الطاقية وابتكار مصادر جديدة للنمو الأخضر.

وبالموازاة مع هذه التحولات القطاعية، أصبح من الضروري انخراط المغرب في مسلسل التنمية البشرية الشاملة مجاليا، يركز على نموذج متناسق، موجه في شقيه الوطني والجهوي للولوج إلى الحقوق الأساسية، بالاعتماد على الإمكانيات اللامادية "... كميّار أساسي خلال صياغة السياسات العمومية، وذلك لتعميم استفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم..." مقتطف من الخطاب الملكي، بتاريخ 30 يوليوز 2014 .

في هذا الصدد، أظهر التقييم المنجز من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، خلال سنة 2015، حول ولوج الجهات للحقوق الأساسية، كما يعرفها نظام الأمم المتحدة، فوارق بين الجهات، تم استخلاصها من خلال مؤشر مركب للولوج إلى الحقوق الأساسية<sup>1</sup> (scoring itératif). ويتم من خلال هذا المؤشر إبراز التحولات والديناميات الجهوية التي تلوح في الأفق بهدف استخلاص الدروس وإرساء نموذج لتنمية مجالية متوازنة.

ووفقا لذلك، تتمتع سبع جهات بولوج أفضل إلى الحقوق الأساسية مقارنة بالمعدل الوطني لسنة 2013. ويتعلق الأمر بالعيون-بوجدور-الساقية الحمراء، والرباط-سلا-زمور-زعيير، وكلميم-السمارة، وفاس-بولمان، والشاوية-وردغة، والدار البيضاء الكبرى، والجهة الشرقية، فيما تحتل تادلة-أزيلال المرتبة الأخيرة. ويعد هذا الترتيب نتيجة لولوج متفاوت وفقا لطبيعة الحقوق الأساسية.

كما يتجلى مدى نجاح النموذج التنموي الاقتصادي المغربي في التحسن الملحوظ للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، ارتباطا بمعدلات الولوج إلى الشغل والتربية والتكوين المهني والخدمات الصحية... وفي هذا الصدد، تراجع معدل البطالة من 10,8% سنة 2004 إلى 9,9% سنة 2014. لكن، ورغم تفعيل العديد من المبادرات من أجل إنعاش التشغيل، ظل معدل البطالة مرتفعا، خاصة بطالة الشباب حاملي الشهادات.

<sup>1</sup> تم حساب هذا المؤشر كمتوسط مرجح لمعدلات مختلف فصول حقوق الإنسان. وتحسب هذه الأخيرة كمتوسط لمعدلات مؤشرات الحقوق الأساسية والتي بدورها هي حصيلة متوسط معدلات المؤشرات الأولية المندرجة فيها (على مقياس من 0 إلى 10 لكل جهة حسب أدائها).

وفي هذا الإطار، تم إعداد استراتيجية وطنية جديدة ومندمجة للتشغيل تروم مواجهة الضغط المتزايد على سوق الشغل وإحداث مناصب شغل لائقة للجميع من خلال توفير عرض لمناصب الشغل بعدد كاف وبجودة مقبولة على المدى القصير والمتوسط والبعيد، حيث تم التوقيع على اتفاقيات جديدة لإنعاش التشغيل خلال سنة 2015. يتعلق الأمر ببرنامج "تحفيز" و"اتفاقية تحمل الدولة تكلفة التغطية الاجتماعية" و"الاتفاقية المتعلقة بطرق تحمل الدولة أعباء التأمين الإجباري على المرض"، كما تم إحداث "صندوق التعويض عن فقدان الشغل".

وعلى مستوى التربية، سجل تحسن ملموس للتمدرس بالنسبة للتعليم الابتدائي، حيث بلغ معدل التمدرس 99,1% على الصعيد الوطني و98,5% لدى الإناث خلال السنة الدراسية 2014-2015. كما سجل هذا المعدل تحسنا بالوسط القروي حيث بلغ 98,3% إجمالا و98,4% بالنسبة للفتاة القروية خلال نفس الفترة. كذلك، تحسن معدل التمدرس بالتعليم الإعدادي مسجلا 90,4% على الصعيد الوطني و86,7% لدى الإناث خلال السنة الدراسية 2014-2015 مقابل 60,3% و52,7% على التوالي سنة 2000-2001.

من جهته، سجل معدل التمدرس في التعليم الإعدادي التأهيلي ارتفاعا ملحوظا، ما بين 2000-2001 و2014-2015، منتقلا من 37,2% إلى 70,1% في المجمل، ومن 32,2% إلى 63,4% بالنسبة للإناث خلال نفس الفترة. كما ارتفع عدد المتدربين بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لموسم 2014-2015 بنسبة 16%، مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، ليصل مجموع المتدربين لما يقارب 722.000 متدرب.

في نفس السياق، تحسن معدل محو الأمية مرتفعا ب 11 نقطة بين 2004 و2014 منتقلا من 57% إلى 68%. وبالرغم من ذلك، فإن المغرب مطالب ببذل المزيد من المجهودات لمحاربة الأمية خاصة بالعالم القروي ولدى النساء.

ومن جانب آخر، استفاد حوالي 8,78 مليون شخص من تعميم نظام المساعدة الطبية للمعوزين، إلى حدود 10 يوليوز 2015، أي ما يفوق الساكنة المستهدفة. كما تحسن ولوج الساكنة للأدوية بخفض أثمانه 2.000 دواء مخصصة أساسا للتكفل بالأمراض المزمنة وعلى إضافة 32 دواء جديدا إلى قائمة الأدوية المعوض عنها. كذلك تم تسجيل انخفاض نسبة وفيات الأمهات بحوالي 50% خلال سنة 2009-2010 مقارنة بسنة 2003-2004 لتصل إلى 112 لكل 100.000 ولادة حية. هذا بالإضافة إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال ليصل إلى 28,8 لكل ألف ولادة حية بالنسبة للأطفال دون السنة خلال سنة 2011 (40 لكل ألف ولادة حية سنة 2003-2004).

وفيما يخص محاربة الفقر، فقد أحرز المغرب تقدما كبيرا حيث تجاوزت معدلات تنفيذ بعض أهداف الألفية للتنمية المستوى المحدد لسنة 2015. وقد انتقل معدل الفقر النسبي من 16,3% سنة 1998 إلى 6,2% في 2011. وفي نفس السياق، انتقل معدل الهشاشة من 22,8% سنة 2001 إلى 13,3% سنة 2011. في حين، انتقل مؤشر التنمية البشرية من 0,54 ما بين 2000 و2010 إلى 0,61 سنة 2013. كما تم القضاء بشكل كلي على معدل الفقر، سنة 2014، لأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم لكل شخص. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل زيادة كبيرة في مستوى الدخل الوطني الخام المتاح للفرد الذي تحسن بحوالي 4,8% في المتوسط السنوي ما بين 2000 و2014، منتقلا من 15.141 درهم سنة 2000 إلى 29.146 درهم خلال سنة 2014.

وتواصل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منذ إعطاء انطلاقتها سنة 2005، محاربة الفقر والهشاشة والاقصاء الاجتماعي، حيث شملت هذه المبادرة، خلال الفترة 2005-2014، أكثر من 9,7 مليون مستفيد

بشكل مباشر وغير مباشر، وذلك من خلال تنفيذ أكثر من 38.341 مشروع و8.294 نشاط للتنمية، منها 7.432 نشاط مدر للدخل، بغلاف مالي إجمالي ناهز 29,1 مليار درهم، ساهمت فيه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بأكثر من 17,2 مليار درهم، وهو ما يمثل رافعة مالية بنسبة 41٪ ممولة من طرف الشركاء.

## سياسة ميزانانية لضمان استدامة المالية العمومية

يتطلب تنفيذ مختلف الاستراتيجيات القطاعية والاجتماعية التي من شأنها تحقيق تنمية سوسيو اقتصادية للمغرب، تعبئة موارد مالية مهمة، وبالتالي البحث عن هوامش مريحة للتصرف في الميزانية قصد تمويل برامج التنمية الهادفة لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. وقد شكل إصلاح المالية العمومية، خلال السنوات الأخيرة، إحدى أهم أولويات السلطات العمومية. وفي إطار هذا الإصلاح، ركزت السياسة الميزانانية المتبعة على تعبئة هوامش ميزانانية للدولة، وذلك عبر تحسين الموارد وترشيد النفقات العمومية.

ويتضح من خلال قراءة تطور المالية العمومية، أن مجهودات كبيرة قد تم بذلها، منذ سنة 2013، من أجل التحكم في تحملات المقاصة وفي تنفيذ نفقات الاستثمار، في سياق يتسم بضعف مردودية الموارد الجبائية.

وهكذا، فقد همت الإجراءات المتخذة على مستوى الموارد تحسين تحصيل الموارد الجبائية وتعبئة الهبات والموارد المتأتية من المؤسسات العمومية. ومن أجل إرساء سياسة ضريبية أكثر عدالة، ركز الإصلاح الجبائي منذ سنة 2014، على إعادة النظر في نظام الضريبة على القيمة المضافة وتقليص النفقات الضريبية.

أما المجهودات التي بذلت على مستوى النفقات، فتجلت في مواصلة إصلاح منظومة الدعم، عبر حذف الدعم الموجه للبنزين والفيول رقم 2 والفيول الموجه للكهرباء سنة 2014 والغازوال سنة 2015، وكذا ترشيد نفقات التسيير والتحويلات لفائدة المؤسسات العمومية.

وهكذا، مكنت هذه الإجراءات، التي تسيير وفق الإصلاح الميزاناتي المعتمد منذ سنوات، من تحسين الوضعية المالية للدولة، حيث انخفض العجز الميزاناتي من 6,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 5,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013 ثم إلى 4,6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014، رغم استمرار ظرفية دولية مضطربة.

وسيتواصل هذا المجهود الميزاناتي للدولة في سنة 2016 من خلال تفعيل القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، والذي يعتبر خطوة هامة لتحسين تدبير الميزانية، تماشياً مع مقتضيات الدستور الجديد وتعزيزاً للدور الأساسي للقانون في تنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، مع ترسيخ مبادئ النجاعة والشفافية وحسن الأداء.

ولتعزيز هذه الإنجازات، يرمي مشروع قانون المالية 2016 إلى تفعيل أهم التوجيهات الملكية السامية وكذا البرنامج الحكومي، من أجل توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن يواصل دعم الطلب ويشجع العرض عبر تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولات، وتوطيد أسس نمو اقتصادي مدمج يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويوفر فرص الشغل الكريم، وتفعيل الجهوية وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى، وكذا تفعيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ومواصلة مجهود إعادة التوازنات الماكرواقتصادية.

ويتوقع مشروع قانون المالية لسنة 2016 أن يحقق الاقتصاد الوطني معدل نمو يصل إلى 3% ارتباطاً، على الخصوص، بانخفاض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 1,8% وتزايد الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة 3,5%. وترتكز توقعات النمو الاقتصادي على سعر متوسط للنفط الخام يساوي 61 دولار للبرميل

وعلى فرضية سعر صرف الأورو مقابل الدولار في مستوى 1,11 سنة 2016. كما يهدف مشروع قانون المالية لسنة 2016 تقليص عجز الميزانية إلى 3,5% من الناتج الداخلي الخام وتسجيل الادخار الوطني الخام نسبة 27,4% من الناتج الداخلي الخام مقابل 28,4% سنة 2015 واستقرار معدل الاستثمار عند 29,7% من الناتج الداخلي الخام مقابل 29,6% سنة 2015. كما يتوقع مشروع قانون المالية لسنة 2016 مواصلة مجهود الاستثمار العمومي بتعبئة 189 مليار درهم بما في ذلك 61 مليار درهم تم تخصيصها لنفقات الاستثمار في الميزانية العامة للدولة.